



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The impact of financing structure on achieving banking recovery: An analytical study of a number of private commercial banks in Iraq

Ali Muhammad Ibrahim*, Jamal Hadash Muhammad

College of Administration and Economic/Tikrit University

Keywords:

Financial structure, banking recovery.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 06 Mar. 2025
Received in revised form 11 Mar. 2025
Accepted 12 Mar. 2025
Available online 30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Ali Muhammad Ibrahim

College of Administration and
Economic/Tikrit University



Abstract: This study explores the impact of financial structure on banking recovery through an analytical examination of eight private commercial banks in Iraq over the period 2012–2022. Given the critical importance of this subject, the research seeks to address the following key question: How does the financial structure, with its various components, influence banking recovery in the selected banks?

Adopting a quantitative analytical methodology, the study employs descriptive statistical techniques for financial data analysis, correlation tests to examine relationships between variables, and path analysis to assess the interconnected effects of financial structure components on banking recovery. Additionally, comparative analysis is conducted to evaluate financial performance variations among the studied banks. SPSS and Excel were utilized for statistical analysis and hypothesis testing.

The findings reveal that the impact of financial structure components is not uniform, with deposits playing a pivotal role in strengthening banking governance and stability. The study also identifies significant disparities in data utilization capabilities among banks—while some institutions successfully leveraged their financial resources to enhance returns, others encountered challenges in optimizing financial performance. Moreover, the analysis highlights considerable financial volatility in Iraqi banks throughout the study period, largely driven by economic crises and fluctuations in the Iraq Stock Exchange.

تأثير هيكل التمويل في تحقيق التعافي المصرفي: دراسة تحليلية لعدد من المصارف التجارية الخاصة في العراق

علي محمد ابراهيم

جمال هداش محمد

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير هيكل التمويل في تحقيق التعافي المصرفي، من خلال دراسة تحليلية لثمانية مصارف تجارية خاصة في العراق خلال الفترة (2012-2022). وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، سعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما هو تأثير هيكل التمويل، بمكوناته المختلفة، في تحقيق التعافي المصرفي في المصارف المبحوثة؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، مستعملة الاحصاء الوصفي لتحليل البيانات المالية، واختبارات الارتباط لقياس العلاقة بين المتغيرات، وتحليل الانحدار الخطي لاختبار تأثير مكونات هيكل التمويل، فضلاً عن التحليل المقارن لدراسة الفروقات بين المصارف. وتم توظيف برنامجي SPSS و Excel لإجراء التحليلات الاحصائية واختبار معنوية العلاقات بين المتغيرات. توصلت الدراسة إلى أن مكونات هيكل التمويل تؤثر بشكل متفاوت على التعافي المصرفي، إذ أظهرت الودائع دوراً بارزاً في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة. بينت النتائج وجود تباين في مستويات التعافي المصرفي بين المصارف، إذ كان لبعضها قدرة أعلى على تحسين عوائدها وتقليل القروض المتعثرة. وكشفت التحليلات عن تذبذب الأداء المالي للمصارف على مدار فترة الدراسة (2012-2022)، مما يعكس تأثير التعافي المصرفي بالأزمات الاقتصادية والتغيرات التنظيمية في سوق العراق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: هيكل التمويل، التعافي المصرفي.

المقدمة

يُعد هيكل التمويل من الركائز الأساسية التي تحدد قدرة المصارف على تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز قدرتها على مواجهة الازمات الاقتصادية، فهو لا يقتصر فقط على تحديد مزيج التمويل بين حقوق الملكية والديون، بل يمتد ليؤثر بشكل مباشر على كفاءة المصارف في تحقيق التعافي المصرفي. وفي ظل التحديات الاقتصادية التي واجهها القطاع المصرفي العراقي خلال العقد، تزداد الحاجة إلى دراسة هيكل التمويل بوصفه أداة استراتيجية يمكن أن تسهم في تحسين الأداء المالي والاستدامة المصرفية، لذا فإن البحث في هذا الميدان لا يقتصر على كونه موضوعاً أكاديمياً، بل يمثل ضرورة عملية تسهم في توجيه القرارات المالية للمصارف التجارية الخاصة في العراق من خلال فهم كيفية تأثير قرارات التمويل على استقرارها وقدرتها على التعافي المالي.

تعتمد هذه الدراسة على متغيرات رئيسية مترابطة وهي هيكل التمويل، التعافي المصرفي، إذ يمثل كل منها دعامة أساسية في استقرار المصارف التجارية وأدائها المالي. ويكتسب هذا الترابط أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه المصارف، لا سيما في بيئات تتسم بعدم الاستقرار المالي والتقلبات الاقتصادي، ويعد هيكل التمويل من المحددات الرئيسة لمرونة المصارف في مواجهة الأزمات المالية، إذ يؤثر اختيار مصادر التمويل بين حقوق الملكية والديون على قدرة المصارف على تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد. فالاعتماد المفرط على التمويل بالديون قد

يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المالية، لا سيما في فترات التباطؤ الاقتصادي في حين إن الاعتماد المتزايد على حقوق الملكية يمكن أن يعزز الاستقرار لكنه قد يحد من العوائد المالية. أما التعافي المصرفي، فيمثل مؤشراً أساسياً لقدرة المصارف على تجاوز الأزمات واستعادة أدائها الطبيعي بعد الصدمات المالية، سواء كانت داخلية مثل ضعف الأداء المالي أو خارجية كالأزمات الاقتصادية والتغيرات التنظيمية، ويُقاس التعافي المالي من خلال مجموعة من المؤشرات المالية الجوهرية. ومن هنا فإن دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات لا تقتصر على فهم الآليات المالية الداخلية للمصارف فحسب، بل تمتد أيضاً إلى تقديم رؤى استراتيجية يمكن أن تسهم في توجيه قرارات الإدارة المالية، وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: يُعد هيكل التمويل عاملاً أساسياً في استقرار المصارف، إذ يؤثر مباشرة على قدرتها على التعافي بعد الأزمات المالية. وتُشير الأدبيات إلى أن مكوناته، مثل الأسهم العادية، والأرباح المحتجزة، والسندات، والودائع، تلعب دوراً محورياً في تحسين الأداء المصرفي واستدامته. ومع ذلك، لا تزال العلاقة بين هيكل التمويل والتعافي المصرفي محل جدل. في العراق، واجه القطاع المصرفي بين 2012-2022 تقلبات أثرت على استقراره، مما يثير أسئلة حول مدى كفاءة الهياكل التمويلية المتبعة في تعزيز التعافي المصرفي.

وبناءً عليه، تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

"ما هو تأثير هيكل التمويل بمكوناته المختلفة في تحقيق التعافي المصرفي المبحوثة؟"

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

- ❖ ما مدى تأثير الأسهم العادية على التعافي المصرفي؟
 - ❖ إلى أي مدى تساهم الأرباح المحتجزة في دعم استقرار المصارف التجارية العراقية؟
 - ❖ كيف يؤثر الاعتماد على السندات في تعزيز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات؟
 - ❖ ما طبيعة العلاقة الاحصائية بين مكونات هيكل التمويل والتعافي المصرفي؟
- ثانياً. أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من بعدها العلمي والعملية على حد سواء.

فيما يخص الأهمية العلمية:

1. فهم تأثير هيكل التمويل على التعافي المصرفي، مع التركيز على القطاع المصرفي العراقي الذي يتميز بخصوصية بيئته الاقتصادية والتنظيمية.
2. أثراء الأدبيات المالية من خلال تحليل دور هيكل التمويل في تعزيز قدرة المصارف على التعافي المالي والوقوف مجدداً بعد الأزمات.
3. استكشاف العلاقة التبادلية بين مكونات هيكل التمويل، بما في ذلك الأسهم العادية، والأرباح المحتجزة، والتمويل بالسندات، والودائع، ومدى تأثيرها على الأداء المصرفي.
4. تقديم رؤية جديدة حول كيفية مساهمة هذه المكونات في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات.

أما من الناحية العملية:

1. تقديم رؤى استراتيجية لصانعي القرار في المصارف العراقية من خلال توجيه ادارات المصارف لاختيار التكوين الأمثل لمصادر التمويل لتحقيق أقصى العوائد وتقليل المخاطر المالية.

2. توفير إطار علمي موثوق يساعد المصارف على مواجهة تقلبات السوق وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي.
 3. دعم استدامة المصارف مالياً على المدى البعيد، مما يساهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي ككل.
 4. تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح عبر تبني سياسات تمويلية أكثر كفاءة واستدامة.
- ثالثاً. أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير هيكل التمويل في تعزيز التعافي المصرفي، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، والتي تشمل:
1. السعي إلى اختبار تأثير هيكل التمويل على تحقيق التعافي المصرفي في المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2012-2022).
 2. محاولة تحليل أثر الأسهم العادية المحتجزة على قدرة المصارف العراقية في تحقيق التعافي المصرفي.
 3. العمل على دراسة دور الأرباح المحتجزة في دعم استقرار المصارف وتحسين أدائها المالي في مواجهة الأزمات المالية.
 4. اختبار مدى فاعلية السندات كأداة تمويلية في تعزيز قدرة المصارف على تحقيق التعافي المصرفي.
 5. إجراء تحليل احصائي معمق للعلاقة بين مكونات هيكل التمويل والتعافي المصرفي في المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2012-2022).
 6. العمل على تقديم توصيات قابلة للتطبيق لصناع القرار في القطاع المصرفي العراقي، بهدف تطوير السياسات التمويلية المثلى وتعزيز الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات بفاعلية.
- رابعاً. فرضية الدراسة:** بناءً على الإطار المفاهيمي للدراسة، يمكن صياغة الفرضيات البحثية التالية لاختبار العلاقة بين هيكل التمويل (المتغير المستقل) وبين التعافي المصرفي (المتغير التابع)، وذلك باستعمال التحليل الاحصائي في ثمانية مصارف تجارية عراقية خلال الفترة 2012-2022.
1. **الفرضية الرئيسية (H1):** لهيكل التمويل تأثير معنوي في تحقيق التعافي المصرفي في المصارف التجارية.
- ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:
- ❖ **الفرضية الفرعية الأولى (H1.1):** يوجد تأثير معنوي لمؤشر الأسهم العادية في تحقيق التعافي المصرفي.
 - ❖ **الفرضية الفرعية الثانية (H1.2):** يوجد تأثير معنوي لمؤشر الأرباح المحتجزة في تحقيق التعافي المصرفي.
 - ❖ **الفرضية الفرعية الثالثة (H1.3):** يوجد تأثير معنوي لمؤشر السندات في تحقيق التعافي المصرفي.
 - ❖ **الفرضية الفرعية الرابعة (H1.4):** يوجد تأثير معنوي لمؤشر الودائع في تحقيق التعافي المصرفي.
- خامساً. مجتمع وعينة الدراسة:** تمثل ميدان الدراسة بقطاع المصرف العراقي، وقد تم اختيار هذا القطاع نظراً لملاءمته لموضوع الدراسة، وكذلك لتقديم بعض الأدلة التجريبية عن واقع هذا القطاع حول هيكل التمويل، والتعافي المصرفي، والصلابة المالية فيه.
- أما مجتمع الدراسة فتمثل بالقطاع المصرفي العراقي.**
- في حين تمثلت عينة الدراسة بـ 8 مصارف تم اختيارهم كعينة قصدية عبر وضع شرطين لاختيار هذه العينة الأول استمرار المصارف في الإفصاح عن بياناتها واستمرار نشاطه التجاري خلال فترة الدراسة الممتدة لـ 11 سنة من 2012 ولغاية 2022 ويهدف اختيار هذه العينة إلى تحقيق

تمثيل دقيق للقطاع المصرفي العراقي، إذ يمكن تحليل تأثير هيكل التمويل بمكوناته المختلفة (الأسهم العادية، الأرباح المحتجزة، السندات، الودائع) على كل من التعافي المصرفي. أما الشرط الثاني فهو توفر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة بمؤشراتها كافة ويظهر الجدول المصارف عينة الدراسة.

الرمز	المصرف	ت	الرمز	المصرف	ت
BMNS	المنصور	5	BBOB	بغداد	1
BNOI	الاهلي	6	BASH	اشور	2
BIME	الشرق الاوسط	7	BMFI	الموصل	3
BROI	الانتمان	8	BNOR	الشمال	4

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

تم تحديد العينة وفقاً للمعايير التالية

- ❖ توفر البيانات المالية السنوية لجميع المتغيرات البحثية خلال فترة الدراسة لضمان دقة التحليل الاحصائي.
 - ❖ المصارف التجارية الخاصة في العراق تلعب دوراً رئيسياً في النظام المصرفي العراقي مما يسمح بتعميم النتائج والاستفادة منها في وضع السياسات المالية.
 - ❖ امتلاك المصارف هيكل تمويلي متنوع يتيح اختبار العلاقة بين مكونات هيكل التمويل ومدى تأثيرها على التعافي المصرفي.
 - ❖ تقديم نموذج تطبيقي يمكن الاستفادة منه في تقييم السياسات التمويلية في القطاع المصرفي العراقي.
- سادساً. حدود الدراسة:** تتحدد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الحدود التي تسهم في توضيح نطاقها وإطارها البحثي وذلك على النحو الآتي:
1. **الحدود الموضوعية:** تُركز هذه الدراسة على تحليل تأثير الهيكل المالي على التعافي المصرفي، إذ يتم تناول العلاقة بين مكونات الهيكل المالي (الأسهم العادية، الأرباح المحتجزة، السندات، والتمويل من الودائع) من جهة، ومؤشرات التعافي المصرفي (مثل نسبة القروض المتعثرة، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع)
 2. **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة بين 2012-2022، إذ تم اختيار هذه الفترة بهدف توفير تحليل زمني كافٍ يمكن من خلاله تقييم التغيرات التي طرأت على العلاقة بين الهيكل المالي والتعافي المصرفي في المصارف التجارية العراقية، لا سيما في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية التي شهدتها تلك الفترة.
 3. **الحدود المكانية ومجتمع الدراسة وعينتها:** تركز هذه الدراسة على القطاع المصرفي العراقي، إذ تتناول بيئة المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق، في ظل الإطار المالي والتنظيمي الذي يحكم عملها، وتعكس هذه الحدود المكانية طبيعة النظام المصرفي العراقي، والتحديات الاقتصادية التي تؤثر على استقراره مما يجعل دراسته ذات أهمية لفهم العوامل التي تؤثر في أدائه المالي.
- سابعاً. أسلوب الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي لتحليل العلاقة بين هيكل التمويل من جهة، والتعافي المصرفي من جهة أخرى، من خلال دراسة تطبيقية على ثمانية مصارف تجارية خاصة في العراق خلال الفترة (2012-2022).

تم جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ثم تحليلها استعمال الاحصاء الوصفي لقياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبارات الارتباط لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وتحليل الانحدار الخطي لقياس تأثير مكونات هيكل التمويل على التعافي المصرفي. وتم اجراء تحليل مقارنة لدراسة الفروقات بين المصارف عبر السنوات.

ولضمان دقة النتائج، تم توظيف برنامجي SPSS و Excel لإجراء التحليلات الإحصائية وعرض البيانات بشكل يوضح مدى تأثير هيكل التمويل على استقرار المصارف وتعافيتها المالي. **ثامناً. متغيرات الدراسة:** تتضمن هذه الفقرة التعريف بالعناصر الأساسية التي توطر البحث، إذ تُركز الدراسة على متغيرين هما: هيكل التمويل، والتعافي المصرفي. يمثل هيكل التمويل المتغير المستقل، ويتضمن عناصر مثل الأسهم العادية، والأرباح المحتجزة، السندات، والتمويل بالودائع، والتي يفترض أن تؤثر في قدرة المصارف على تحقيق التعافي المالي والاستقرار في المقابل يعد التعافي المصرفي المتغير التابع، ويتم قياسه من خلال مؤشرات متعددة، تشمل العائد على الموجودات والعائد على الملكية والعائد على الودائع والقروض المتعثرة، ويشكل هذا الإطار المتكامل أساس التحليل في الدراسة، بهدف فهم العلاقات بين هيكل التمويل واستجابة المصارف للتحديات المالية. ويمكن تحديد المتغيرات بالنقاط الآتية:

1. المتغير المستقل (هيكل التمويل): هو الإطار الذي يشمل المصادر المالية المتاحة للمصارف التجارية بما في ذلك مصادر التمويل القائمة على الودائع والمصادر غير القائمة على الودائع، ويهدف هذا الهيكل إلى توفير الموارد المالية التي تساهم في تحقيق الربحية من خلال تحسين عوائد الاستثمارات وصافي الأرباح وذلك عبر استراتيجيات تهدف إلى زيادة الكفاءة التشغيلية، وتوازن استثمار الموارد بما يتوافق مع آجال استحقاقها لتحقيق عوائد مناسبة وضمان استمرار الربحية (احمد، 2024: 411)

2. المتغيرات التابع (التعافي المصرفي):

أ. التعافي المصرفي: يعرف كعملية منظمة تشمل تنفيذ مجموعة من الاجراءات الاستراتيجية واعادة الهيكلة المالية للموجودات المتعثرة، بهدف استعادة الملاءة المالية للبنك وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر ومنع الافلاس او تعزيز التنافسية في السوق، وذلك من خلال استعمال ادوات تنظيمية نقدية وغير نقدية تهدف إلى تقليل المخاطر الائتمانية وضمان استمرارية تقديم الخدمات البنكية بكفاءة عالية (Stadniychuk, 2021: 55).

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث

اولاً. هيكل التمويل:

1. مفهوم هيكل التمويل: يشير هيكل التمويل إلى المزيج المالي الذي تعتمد عليه الشركات في تمويل موجوداتها، ويشمل مصادر داخلية كحقوق الملكية والأرباح المحتجزة، وخارجية مثل القروض والديون، مما يعكس استراتيجية المنظمة التمويلية، ويعد اوسع نطاقاً من هيكل رأس المال، إذ يشمل التمويل قصير وطويل الأجل (احمد، 2023: 108-109). كذلك تم تعريفه هو النسبة بين مصادر التمويل المختلفة التي تعتمد عليها الشركات، مثل التمويل الداخلي (حقوق الملكية والأرباح المحتجزة) والخارجي (الديون ورأس المال)، والتي تحدد بناءً على متطلبات الشركة لدعم الابتكار والاستثمار (Zang & Guan, 2024: 108).

ومما تقدم يمكن تعريف هيكل التمويل بأنه التوزيع النسبي لمصادر التمويل التي تعتمد عليها الشركة لتمويل موجوداتها وأنشطتها التشغيلية. ويشمل ذلك حقوق الملكية، القروض بنوعها الطويلة والقصيرة الأجل، فضلاً عن الأدوات المالية الأخرى. يهدف هيكل التمويل إلى تحقيق توازن مثالي يضمن تقليل تكلفة رأس المال إلى أدنى حد ممكن مع تقليص المخاطر المالية، مما يساهم في تعزيز الاستدامة المالية للمصرف وزيادة قيمته على المدى البعيد.

2. أهمية هيكل التمويل:

أ. **زيادة القدرة التنافسية:** إن الاختيار الأمثل لهيكل التمويل يمكن أن يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تحسين جودة الأرباح وتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالتمويل المرتفع بالديون. وإن وجود هيكل تمويلي متوازن يسمح للمؤسسة بزيادة مرونتها المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتقوية مركزها السوقي، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات (صالح، 2021: 1087).

ب. **تحسين الأداء المالي:** هيكل التمويل المؤاتي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمصارف عن طريق تقليل تكلفة رأس المال، وزيادة الربحية، وتحقيق معدلات نمو مستدامة على المدى الطويل (اسماعيل، 2024، 70).

ج. **أهمية هيكل التمويل بالنسبة للسيولة:** إن الزيادة في نسبة الديون طويلة الأجل تحسن من مستوى السيولة، مما يمنح البنوك قدرة أكبر على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتشير النتائج إلى أن تحقيق توازن بين التمويل بالديون وحقوق الملكية يساهم في تحسين إدارة السيولة وتعزيز الاستقرار المالي للبنوك (Akinbola & Obinna, 2023: 150).

د. **دعم الابتكار:** يؤثر هيكل التمويل بشكل مباشر على الابتكار من خلال توفير الموارد المالية الضرورية لدعم البحث والتطوير، ووجد أن الشركات التي تعتمد على تمويل أكثر مرونة، تكون أكثر قدرة على تحمل الفشل، مما يعزز بيئة الابتكار داخله (Wang, 2023: 6).

3. أهداف هيكل التمويل:

أ. **تحقيق التوازن بين استعمال الدين والتمويل الذاتي لتحسين الأداء المالي:** يساهم الرفع المالي في خفض تكلفة رأس المال وزيادة عائد المساهمين، لكنه يرفع مخاطر التعثر المالي مع زيادة الدين (Ben Moussa & El Feidi, 2024: 38).

ب. **تحقيق المرونة المالية:** يهدف هيكل التمويل إلى تحقيق التوازن بين الدين والملكية لضمان مرونة مالية تعزز قدرة المؤسسات على مواجهة الأزمات المالية وتحقيق التعافي المالي، مما يدعم استقرارها واستمراريتها في تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف المالية بكفاءة (Dawood & Shili, 2023: 410).

ج. **تعزيز مستوى الملاءة المالية:** من خلال تحقيق توازن فعال بين رأس المال المملوك والديون. يساهم هذا التوازن في تحسين قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتقليل المخاطر، وزيادة الربحية (Yao, 2023: 221).

د. **الإدارة الفعالة للودائع:** يشكل هيكل التمويل عاملاً رئيسياً في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف من خلال تحسين إدارة الودائع، إذ يساهم في تحقيق توازن مثالي بين العائد والمخاطر، مما يقلل من احتمالية العسر المالي، (Al-Aribi & Al-Barghathi, 2024: 345).

4. أبعاد هيكل التمويل:

أ. **الأسهم العادية:** تمثل الأسهم العادية أحد أهم أدوات التمويل في الأسواق المالية إذ تمنح حاملها حقوق الملكية في الشركة، بما في ذلك حق التصويت في قراراتها الاستراتيجية والحصول على الأرباح عند توزيعها (الغانمي والحسناوي، 2021: 3).

ب. **الأرباح المحتجزة:** ويمكن تعريف الأرباح المحتجزة على أنها الجزء من صافي الدخل الذي لم يتم توزيعه كأرباح للمساهمين بل يعاد استثماره داخل الشركة. تُعد وسيلة تمويل داخلية تعزز من قدرة الشركات على تمويل النمو وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل (Agembe et al., 2024: 66).

ج. **السندات:** هي وسيلة فعالة لتوفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع الكبرى أو التوسع في الأعمال، لا سيما في الأسواق الناشئة، فهي تعزز الثقة بين المصدرين والمستثمرين من خلال توفير ضمانات مثل الموجودات الثابتة، مع تقليل تأثير التقلبات في أسعار الفائدة مقارنة بالقروض التقليدية (Latif & Apriani, 2024: 365).

د. **الودائع:** تعرف الودائع بأنها أحد المصادر الأساسية للتمويل في النظام المصرفي وتمثل أموال العملاء المودعة في الحسابات الجارية أو التوفير، تُعد هذه الودائع مصدرًا مستقرًا للتمويل بفضل انخفاض تكلفتها، مما يتيح للبنوك استعمالها في عمليات الاقراض وتحقيق أرباح من فرق الفائدة (Vollmar & Wening, 2024: 12).

ثانياً. التعافي المصرفي:

1. **مفهوم التعافي المصرفي:** إن التعافي المصرفي هو اجراءات تهدف إلى استعادة استقرار البنوك من خلال خطط التعافي وإعادة الهيكلة، وتجنب اللجوء إلى انقاذ البنوك بواسطة الأموال العامة، مع ضمان حماية المودعين والحفاظ على استقرار النظام المالي ككل (Pancotto, ap Gwilym, & Williams, 2019: 5) ويمكن تعريفه أيضاً بأنه العملية التي تتبناها المؤسسات المصرفية لاستعادة استقرارها المالي وتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة الأزمات المالية، مثل جائحة كوفيد-19، من خلال التحول نحو التكنولوجيا المالية، تحسين الخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز الثقة لدى العملاء والمستثمرين (اسماعيل وآخرون، 2020: 67).

2. أهمية التعافي المصرفي:

أ. يُعد التعافي المصرفي أمرًا حيويًا لأنه يسمح بالتدخل المبكر لمنع فشل المصارف، فضلاً عن تقليل المخاطر النظامية في النظام المالي وإن اجراءات التعافي المبكرة توفر للبنوك الوقت والفرصة لمعالجة المشكلات قبل أن تفاقمها (Goodhart & Segoviano, 2015: 5-6).

ب. يمثل أداة أساسية لاستعادة استقرار النظام المالي وضمان استمرارية العمل في القطاع المصرفي، ويساهم التعافي في تقليل المخاطر النظامية التي قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد (Stadniychuk, 2021: 54-58).

ج. أهمية التعافي المصرفي تكمن في دوره في تمكين المؤسسات المصرفية من التغلب على الأزمات المالية من خلال تحسين الهيكل المالي وزيادة الكفاءة في إدارة المخاطر واستعادة الثقة في النظام المصرفي (Dawood, 2023: 409).

3. أهداف التعافي المصرفي:

أ. استعادة الثقة في النظام المالي من خلال بناء ثقة العملاء والمستثمرين في المؤسسات المالية من خلال ضمان سلامة الودائع وتوفير بيانات دقيقة وشفافة عن الأداء المالي (International Banking Federation, 2011: 3)

ب. تعزيز الكفاءة التشغيلية والحوكمة والتركيز على تحسين إدارة الموارد، وإعادة الهيكلة التشغيلية للبنوك لتكون أكثر استعدادًا للازمات المستقبلية (European Commission, 2023: 13).

ج. تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم المؤسسات من خلال توفير تمويل مستدام وميسر، وتعزيز السيولة المالية وتحسين القدرة على الاقتراض بما يخدم الاقتصاد الحقيقي (Financial Stability Board, 2019: 23).

4. مؤشرات قياس التعافي المالي:

أ. **العائد على الموجودات:** إن العائد على الموجودات يعد من أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة التشغيل والربحية للمصارف، إذ يعرف بأنه مؤشر قياس كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح من موجوداته المستثمرة، ويتم حسابه بقسمة صافي ربح البنك على اجمالي الموجودات (طويرش، 2024، 234).

ب. **العائد على حقوق الملكية:** يعد العائد على حقوق الملكية أداة رئيسة لقياس مدى كفاءة الشركة في استعمال حقوق المساهمين لتحقيق الأرباح. ويبرز هذا المؤشر مدى فعالية الإدارة في استثمار رأس المال لتعظيم العوائد وتحسين الأداء المالي (Suryawan, 2024: 510).

ج. **العائد على الودائع:** هو قدرة المصارف على تحقيق الأرباح من الأموال المودعة لديها، ويُعد أحد المقاييس الرئيسية لتقييم الكفاءة الربحية للمصارف التجارية (بوزيان رانية، 2023: 857).

د. **القروض المتعثرة:** هي حالة يعجز فيها المقترض عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك في المواعيد المحددة، مما يؤدي إلى تصنيف القرض على أنه متعثر. يحدث ذلك عندما يواجه المقترض صعوبات مالية تمنعه من سداد أصل القرض أو فوائده، نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية تؤثر على قدرته على السداد (عيساوي، 2022: 33).

ثالثاً. العلاقة بين هيكل التمويل ومؤشرات التعافي المصرفي: تشير دراسة (نزيهة، 2017: 157-194) إلى أن الهيكل المالي للبنوك وبالتحديد نسبة القروض إلى اجمالي الموجودات يؤثر ايجابيا على الأداء المالي للبنوك التجارية، وجد إن هذه النسبة تعزز من العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية إذ توفر القروض سيولة اضافية للبنك مما يساعده على تمويل الأنشطة التي تدر أرباحا عالية، ومن منظور التعافي المصرفي فإن هذه النتائج ترتبط بمؤشرات مهمة مثل العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية التي تقيس قدرة البنك على تحمل الخسائر غير المتوقعة التي تتيح له الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل مما يزيد من استعداده للتعامل مع السحوبات المفاجئة من قبل المودعين.

إنّ الرفع المالي يؤثر بشكل كبير على الربحية في البنوك التجارية، إذ يُسهم في تعزيز مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، وتوضح النتائج أن الاعتماد المتزايد على الديون يمكن أن يؤدي إلى زيادة الربحية من خلال توفير مصادر تمويل اضافية لتمويل الموجودات مما يزيد من عوائد البنك، وهذا ما يعزز التعافي المصرفي (Zikusooka et al., 2024). وأظهرت دراسة (ثامر وخليف، 2019: 89-92)، ان هناك علاقة ايجابية معنوية بين نسبة الديون إلى الموجودات والعائد على الموجودات مما يعكس قدرة المصارف على تحقيق الأرباح وزيادة الموارد الذاتية، وهذا الارتباط الايجابي يشير إلى أن الاعتماد على الديون ضمن حدود معينة

يمكن أن يعزز من تعافي المصارف في الأجل القصير من خلال زيادة سيولتها وقدرتها على توليد العوائد، ولكن لاحظت الدراسة أن التركيز المفرط على التمويل بالديون قد ينطوي على مخاطر مالية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي على المدى الطويل ما لم يُدعم بهيكل رأس مال متوازن.

رابعاً. الدراسة التطبيقية:

1. وصف اسلوب عينة الدراسة: يعد سوق العراق للأوراق المالية (ISX-Iraq Stock Exchange) المؤسسة الرسمية المسؤولة عن تداول الأسهم والأوراق المالية في العراق، ويُشكّل جزءاً مهماً من البنية التحتية المالية للبلاد. مرّ السوق بمراحل مختلفة منذ انشائه، إذ تأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق خلال العقود الماضية. فيما يلي استعراض لأهم المحطات التاريخية لسوق العراق للأوراق المالية:

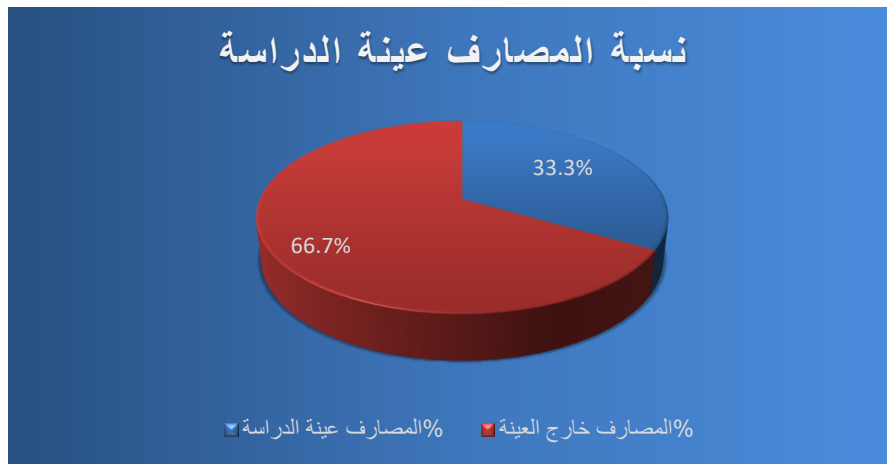
❖ مرحلة التأسيس (1991-2003) - سوق بغداد للأوراق المالية:

❖ إعادة الهيكلة والتحول إلى سوق حديث:

❖ التحول إلى النظام الإلكتروني: (2009-2011):

2. مجتمع وعينة الدراسة: تمثل ميدان الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي، وقد تم اختيار هذا القطاع، نظراً لملاءمته لموضوع الدراسة وكذلك لتقديم بعض الأدلة التجريبية عن واقع هذا القطاع حول هيكل التمويل، والتعافي المصرفي، والصلابة المالية فيه أما مجتمع الدراسة فتمثل بالمصارف التجارية فقط المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 24 مصرفاً، في حين تمثلت عينة الدراسة بثمانية مصارف تم اختيارهم بصورة حكمية من قبل الباحث عبر وضع شرطين لاختيار هذه العينة الأول استمرار المصارف في الإفصاح عن بياناتها واستمرار نشاطه التجاري خلال فترة الدراسة الممتدة لـ 11 سنة من 2012 ولغاية 2022، أما الشرط الثاني فهو توافر البيانات اللازمة قياس متغيرات الدراسة بمؤشراتها كافة.

وعليه فإن عدد المشاهدات التي تشملها الدراسة هي 88 مشاهدة (مصرف/سنة) للمصارف الثمان عينة الدراسة ولـ 11 سنة فترة الدراسة، ويظهر الشكل رقم (1) نسبة المصارف عينة الدراسة.



شكل (1): نسبة المصارف عينة الدراسة

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على نظام (Excel)

تضمنت الدراسة 8 مصارف كعينة للدراسة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وفيما يأتي نبذة تاريخية مختصرة عن كل مصرف:

تسلسل	اسم المصرف	رمز المصرف	سنة التأسيس	مقر المصرف	الخدمات المصرفية	عدد الفروع	الخدمات الالكترونية
1.	مصرف بغداد	BBOB	1992	بغداد	تمويل الشركات والافراد، خدمات ايداع	25	تطبيق جوال، خدمات اونلاين
2.	مصرف اشور	BASH	2005	بغداد	خدمات تمويل واستثمار	18	تحويلات الكترونية، تطبيق جوال
3.	مصرف الموصل	BMFI	2001	الموصل	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	12	صراف الي، تطبيق جوال
4.	مصرف الشمال	BNOR	2004	اربيل	الخدمات المصرفية	10	مصرفية اونلاين
5.	مصرف المنصور	BMNS	1998	بغداد	الخدمات المصرفية التجارية	15	خدمات رقمية متكاملة
6.	المصرف الاهلي	BNOI	2001	بغداد	تمويل الافراد والشركات	20	بطاقات ائتمانية، خدمات رقمية
7.	مصرف الشرق الاوسط	BIME	1993	بغداد	الخدمات المصرفية الدولية	22	تحويلات دولية، خدمات الكترونية
8.	مصرف الائتمان	BROI	1999	بغداد	التمويل والاستثمارات	14	تطبيق جوال، صراف الي

3. اسلوب الدراسة وجمع البيانات: اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى المعلوماتي لغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة من واقع التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية، إلى جانب اعتماد بعض المنشورات التي تقضي بتوفير جزء من تلك البيانات والنتيجة عن نفس المصارف أو من السوق، وقد شملت التقارير المالية التي جرى تحليلها وجمع البيانات منها 88 مشاهدة (مصرف/سنة) والنتيجة عن المصارف 8 عينة الدراسة وللأسف 11 فترة الدراسة.

ثانياً. قياس المتغيرات واجراء الوصف التحليلي لها: تم في هذا المبحث بيان أساليب قياس المتغيرات واجراء التحليل المناسب لإبراز مستويات توافرها وتفسير تلك المستويات.

1. قياس المتغيرات

❖ **المتغير الاول: المتغير المستقل**، والذي تمثل بمتغير هيكل التمويل، ويرمز له (X) وقد تم قياسه من خلال أربعة مؤشرات وكما مبين أدناه:

أ. مؤشر نسبة الأسهم إلى الموجودات ويرمز له (X1) ويتم قياسه كما يأتي:

نسبة الأسهم إلى الموجودات = عدد الأسهم / اجمالي الموجودات $\times 100\%$

ب. مؤشر الأرباح المحتجزة ويرمز له (X2) وقد تم قسمة هذه الأرباح على اجمالي الموجودات لتجنب التفاوت في أحجام المصارف من التأثير على العلاقات والقيم، ويتم قياسه كما يأتي:

نسبة الأرباح المحتجزة = الأرباح المحتجزة / اجمالي الموجودات $\times 100\%$

ج. مؤشر السندات ويرمز له (X3) ويمثل هذا المؤشر نسبة السندات (الأوراق الدائنة) إلى الموجودات نسبة السندات = الأوراق الدائنة / اجمالي الموجودات $\times 100\%$

د. مؤشر الودائع ويرمز له (X4) وقد تم قسمة هذه الودائع على اجمالي الموجودات لتجنب التفاوت في أحجام المصارف من التأثير على العلاقات والقيم، ويتم قياسه كما يأتي:

نسبة الودائع = الودائع / اجمالي الموجودات $\times 100\%$

❖ **المتغير الثاني المتغير التابع الاول** والذي تمثل بمتغير التعافي المصرفي، ويرمز له (Y) وقد تم قياسه من خلال أربع مؤشرات وهو مبين أدناه:

أ. مؤشر نسبة العائد على الموجودات ويرمز له (Y1)، ويتم قياسه كما يأتي:

ا. العائد على الموجودات = $\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$

ب. العائد على حقوق الملكية ويرمز له (Y2) ويتم قياسه كما يأتي:

ب. العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$

ج. نسبة القروض المتعثرة ويرمز له (Y3) ويتم قياسه كما يأتي:

ج. نسبة القروض المتعثرة = $\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض الممنوحة}} \times 100\%$

د. العائد على الودائع ويرمز له (Y4) وقد تم قسمة هذه الودائع على اجمالي الموجودات لتجنب التفاوت في أحجام المصارف من التأثير على العلاقات والقيم، ويتم قياسه كما يأتي:

د. العائد على الودائع = $\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{الودائع}} \times 100\%$

2. وصف المتغيرات حسب المصارف: تم في هذه الفقرة عرض مستويات متغيرات الدراسة الثلاثة (هيكل التمويل والتعافي المصرفي) بمؤشراتها كافة لكل مصرف من المصارف الثمان عينة الدراسة،

إذ تم توصيف هذه المستويات من خلال الوسط الحسابي للسنوات 11 فترة الدراسة لكل مصرف.

ويظهر الجدول رقم (1) مستويات متغير هيكل التمويل بمؤشراته الأربعة (أ. نسبة الأسهم

إلى الموجودات، ب. نسبة الأرباح المحتجزة، ج. نسبة السندات د. نسبة الودائع) لكل مصرف من

المصارف عينة الدراسة بدلالة الوسط الحسابي لفترة الدراسة لكل مصرف.

جدول (1): مستويات متغير هيكل التمويل حسب المصارف

ت	المصرف	الرمز	X1	X2	X3	X4
1	بغداد	BBOB	17.4%	2.4%	1.6%	72.8%
2	اشور	BASH	55.4%	2.2%	4.7%	28.9%
3	الموصل	BMFI	50.9%	5.2%	1.4%	49.1%
4	الشمال	BNOR	50.5%	0.4%	7.3%	36.5%
5	المنصور	BMNS	21.9%	1.7%	3.2%	55.4%
6	الأهلي	BNOI	36.6%	2.5%	5.3%	47.7%
7	الشرق الأوسط	BIME	32.0%	0.9%	7.7%	47.9%
8	الائتمان	BROI	48.0%	4.8%	1.6%	39.8%

المصدر: الجدول من اعداد الباحث باعتماد برنامج (SPSS).

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن مصرف (اشور) سجل أعلى مستوى لهيكل التمويل حسب مؤشر (أ. نسبة الأسهم إلى الموجودات) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (55.4%) في حين سجل مصرف (المنصور) أدنى مستوى بوسط حسابي (21.9%) ويلاحظ أنه حسب مؤشر (ب. نسبة الأرباح المحتجزة) فإن مصرف (الموصل) سجل أعلى مستوى بدلالة الوسط الحسابي البالغ (5.2%) في حين سجل مصرف (الشمال) ادنى مستوى بوسط حسابي (0.4%) أما حسب مؤشر (ج. نسبة السندات) فإن مصرف (الشرق الأوسط) سجل أعلى مستوى بدلالة الوسط الحسابي البالغ (7.7%) في حين سجل مصرف (الموصل) أدنى مستوى بوسط حسابي (1.4%) وأخيرا حسب مؤشر (د. نسبة الودائع) فإن مصرف (بغداد) سجل أعلى مستوى بدلالة الوسط الحسابي البالغ (72.8%)، في حين سجل مصرف (اشور) ادنى مستوى بوسط حسابي (28.9%)، ويظهر الشكل رقم (2) مستويات هيكل التمويل حسب المصارف.

جدول (2): مستويات متغير التعافي المصرفي حسب المصارف

ت	المصرف	الرمز	Y1	Y2	Y3	Y4
1	بغداد	BBOB	1.3%	7.5%	21.7%	1.7%
2	اشور	BASH	4.1%	7.2%	25.1%	16.7%
3	الموصل	BMFI	3.4%	6.3%	23.6%	10.5%
4	الشمال	BNOR	-1.3%	-0.9%	21.1%	-7.2%
5	المنصور	BMNS	1.5%	5.4%	9.5%	3.0%
6	الأهلي	BNOI	2.8%	7.7%	8.8%	5.8%
7	الشرق الأوسط	BIME	0.8%	2.7%	14.2%	1.3%
8	الائتمان	BROI	1.3%	3.2%	31.6%	3.5%

المصدر: الجدول من اعداد الباحث باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن مصرف (اشور) سجل أعلى مستوى للتعافي المصرفي حسب مؤشر (أ. العائد على الموجودات) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.1%) في حين سجل مصرف (الشمال) ادنى مستوى بدلالة الوسط الحسابي البالغ (-1.3%) ويلاحظ أنه حسب مؤشر (ب. العائد

على حقوق الملكية) فأن مصرف (الاهلي) سجل أعلى مستوى بدلالة الوسط الحسابي البالغ (7.7%) في حين سجل مصرف (الشمال) أدنى مستوى بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.9%-)، أما حسب مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) فأن مصرف (الائتمان) سجل أعلى مستوى، بدلالة الوسط الحسابي البالغ (31.6%)، وهذا يعد مؤشر سلبي بخلاف المؤشرات الأخرى، فهو يدل على ضعف التعافي المصرفي، في حين سجل مصرف (الاهلي) أدنى مستوى بدلالة الوسط الحسابي البالغ (8.8%) وهذه النسبة تعزز التعافي المصرفي نظرا لانخفاض نسبة القروض المتعثرة في المصرف، وأخيرا حسب مؤشر (د. العائد على الودائع) فأن مصرف (اشور) سجل أعلى مستوى، بدلالة الوسط الحسابي البالغ (16.7%) في حين سجل مصرف (الشمال) ادنى مستوى بدلالة الوسط الحسابي البالغ (7.2%-)

ثالثاً. تحليل النتائج واختبار الفرضيات: لغرض التحقق من فرضيات الدراسة تم في هذا الفصل اعتماد مجموعة من الأساليب والنماذج الاحصائية المناسبة بما يتلاءم مع هذا الغرض.

1. **اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:** لغرض التحقق من توافر شرط الاعتدالية في بيانات متغيرات الدراسة وتحديد نوع الأساليب الاحصائية من إذ كونها معلمية أو غير معلمية فقد لجأ الباحث باختبار التوزيع الطبيعي لهذه البيانات، وذلك استعمال كل من معامل الالتواء ومعامل التفرطح إذ تعد البيانات موزعة توزيع طبيعي إذا كانت قيم معامل الالتواء تقع ضمن المدى ما بين (+1 إلى -1) وقيم معامل التفرطح ضمن المدى ما بين (+3 إلى -3) وبالإطلاع على الجدول رقم (3) يلاحظ ان قيم معامل الالتواء ومعامل التفرطح تقع ضمن المديات المحددة عليه فهي تحقق شرط الاعتدالية كونها موزعة توزيع طبيعي ومن ثم نتيج للباحث من اعتماد الأساليب الاحصائية المعلمية في اختبار الفرضيات.

جدول (3): اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	الأبعاد	الرمز	معامل الالتواء	معامل التفرطح
المستقل: هيكل التمويل	أ. نسبة الأسهم إلى الموجودات	X1	0.024	-1.023
	ب. نسبة الارباح المحتجزة	X2	0.056	1.073
	ج. نسبة السندات	X3	0.399	0.982
	د. نسبة الودائع	X4	0.239	-1.073
التابع 1: التعافي المصرفي	أ. العائد على الموجودات	Y1	0.823	1.857
	ب. العائد على حقوق الملكية	Y2	0.540	1.369
	ج. نسبة القروض المتعثرة	Y3	0.453	-1.136
	د. العائد على الودائع	Y4	0.983	1.015

المصدر: الجدول من اعداد الباحث باعتماد برنامج (SPSS).

2. **اختبار الفرضيات:** تضمنت الفقرة أربع فرضيات كما يأتي:
(H1). **الفرضية الرئيسية الأولى:** لهيكل التمويل تأثير معنوي في تحقيق التعافي المصرفي في المصارف التجارية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:
(H1.1). **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد تأثير معنوي لمؤشر الأسهم العادية في تحقيق التعافي المصرفي.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد أربعة نماذج لمعادلات انحدار خطي بسيط لتقدير كل مؤشر من المؤشرات الأربعة (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على حقوق الملكية، ج. نسبة القروض المتعثرة، د. العائد على الودائع) لمتغير التعافي المالي، من خلال هيكل التمويل وفق مؤشر (أ. نسبة الأسهم إلى الموجودات)، وهو مبين في المعادلات الآتية:

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1 X1 + e \dots\dots\dots 1$$

$$Y2 = \beta_0 + \beta_1 X1 + e \dots\dots\dots 2$$

$$Y3 = \beta_0 + \beta_1 X1 + e \dots\dots\dots 3$$

$$Y4 = \beta_0 + \beta_1 X1 + e \dots\dots\dots 4$$

إذ إن:

(Y1) تمثل مؤشر (أ. العائد على الموجودات) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y2) تمثل مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y3) تمثل مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y4) تمثل مؤشر (د. العائد على الودائع) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (X1) تمثل مؤشر (أ. نسبة الأسهم إلى الموجودات) ضمن متغير هيكل التمويل.
 (β_1) تمثل معامل الانحدار، وهي تظهر قيمة التغير في قيمة المتغير التابع في حال تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة.
 (β_0) تمثل المعامل الثابت وهو يمثل قيم المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر.
 (e) يمثل نسبة الخطأ المعياري.

جدول (4): نتائج تأثير مؤشر (أ. نسبة الأسهم إلى الموجودات) في التعافي المصرفي

المعادلة	المستقل	التابع	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	R ²
1	X1	Y1	0.019	-0.003	-0.196 (0.845)	0.039 (0.845)	0.000
2	X1	Y2	0.090	-0.106	-2.882 (0.005)	8.309 (0.005)	0.088
3	X1	Y3	0.115	0.202	2.578 (0.012)	6.646 (0.012)	0.072
4	X1	Y4	0.036	0.021	0.355 (0.724)	0.126 (0.724)	0.001

المصدر: الجدول من اعداد الباحث باعتماد برنامج (SPSS)

يُلاحظ من الجدول رقم (4) ما يأتي:

1. المعادلة رقم (1) يلاحظ منها عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.039) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5% مما يعني عدم امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (أ. العائد على الموجودات) من خلال مؤشر (أ. نسبة الأسهم إلى الموجودات) وتشير قيمة (T) البالغة (-0.196) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.

2. المعادلة رقم (2) يلاحظ منها ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (8.309) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5%، مما يعني امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب). العائد على حقوق الملكية) من خلال مؤشر (ا. نسبة الأسهم إلى الموجودات) وتشير قيمة (T) البالغة (-2.882) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% إلى أن التأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-0.106) إلى أن التأثير سلبي، بمعنى أن مؤشر (ا. نسبة الأسهم إلى الموجودات) ضمن هيكل التمويل يؤثر سلبيًا في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب). العائد على حقوق الملكية) في المصارف عينة الدراسة، وذلك عبر خفض مستويات (ب). العائد على حقوق الملكية) ومن ثم خفض مستوى التعافي المصرفي في تلك المصارف، وتدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.088) على أن مؤشر (ا. نسبة الأسهم إلى الموجودات) ضمن هيكل التمويل يفسر ما نسبته (8.8%) من التغيرات الحاصلة في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب). العائد على حقوق الملكية) أما النسبة المتبقية والبالغة (91.2%) فتعود إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، ويمكن بيان معادلة الانحدار وفق النتائج التي تم التوصل إليها وكما يأتي:

$$Y2 = 0.090 - 0.106 X1 + e \dots\dots\dots 2$$

3. المعادلة رقم (3) يلاحظ منها ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (6.646) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5%، مما يعني امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) من خلال مؤشر (ا. نسبة الأسهم إلى الموجودات) وتشير قيمة (T) البالغة (2.578) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5%، إلى أن التأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.202) إلى أن التأثير ايجابي، بمعنى أن مؤشر (ا. نسبة الأسهم إلى الموجودات) ضمن هيكل التمويل يؤثر ايجابًا في مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) ولكنه يؤثر سلبيًا في التعافي المصرفي ويرجع السبب في ذلك هو في كون أن مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) هو مؤشر سلبي يظهر ضعف التعافي المصرفي في المصارف عينة الدراسة، وتدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.072) على أن مؤشر (ا. نسبة الأسهم إلى الموجودات) ضمن هيكل التمويل يفسر ما نسبته (7.2%) من التغيرات الحاصلة في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) أما النسبة المتبقية والبالغة (92.8%) فتعود إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، ويمكن بيان معادلة الانحدار وفق النتائج التي تم التوصل إليها ويأتي:

$$Y3 = 0.115 + 0.202 X1 + e \dots\dots\dots 3$$

4. المعادلة رقم (4) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.126) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، مما يعني عدم امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (د. العائد على الودائع) من خلال مؤشر (ا. نسبة الأسهم إلى الموجودات)، وتشير قيمة (T) البالغة (0.355) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الأولى بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي لمؤشر الأسهم العادية في تحقيق التعافي المصرفي، في المصارف التجارية العراقية.

(H1.2). الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي لمؤشر الأرباح المحتجزة في تحقيق التعافي المصرفي.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد أربعة نماذج لمعادلات انحدار خطي بسيط لتقدير كل مؤشر من المؤشرات الأربعة (ا. العائد على الموجودات، ب. العائد على حقوق الملكية، ج. نسبة القروض

المتعثرة، د. العائد على الودائع) لمتغير التعافي المالي، من خلال هيكل التمويل وفق مؤشر (ب. نسبة الأرباح المحتجزة)، وهو مبين في المعادلات الآتية:

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1 X2 + e \dots\dots\dots 1$$

$$Y2 = \beta_0 + \beta_1 X2 + e \dots\dots\dots 2$$

$$Y3 = \beta_0 + \beta_1 X2 + e \dots\dots\dots 3$$

$$Y4 = \beta_0 + \beta_1 X2 + e \dots\dots\dots 4$$

إذ إن:

(Y1) تمثل مؤشر (أ. العائد على الموجودات) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y2) تمثل مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y3) تمثل مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y4) تمثل مؤشر (د. العائد على الودائع) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (X2) تمثل مؤشر (ب. نسبة الأرباح المحتجزة) ضمن متغير هيكل التمويل.
 (β_1) تمثل معامل الانحدار، وهي تظهر قيمة التغير في قيمة المتغير التابع في حال تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة.

(β_0) تمثل المعامل الثابت وهو يمثل قيم المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر.

(e) يمثل نسبة الخطأ المعياري.

من خلال معادلات الانحدار يتم تحديد مستوى تأثير هيكل التمويل وفق مؤشر (ب. نسبة الأرباح المحتجزة)، في التعافي المصرفي بمؤشراته الأربعة، ويظهر الجدول رقم (5) نتائج الاختبار.

جدول (5): نتائج تأثير مؤشر (ب. الأرباح المحتجزة) في التعافي المصرفي

المعادلة	المستقل	التابع	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	R ²
1	X2	Y1	0.011	0.261	2.427 (0.017)	5.890 (0.017)	0.064
2	X2	Y2	0.038	0.426	1.747 (0.084)	3.051 (0.084)	0.034
3	X2	Y3	0.179	0.601	1.154 (0.252)	1.332 (0.252)	0.015
4	X2	Y4	0.019	1.010	2.716 (0.008)	7.376 (0.008)	0.079

المصدر: الجدول من اعداد الباحث باعتماد برنامج (SPSS).

يُلاحظ من الجدول رقم (5) ما يأتي:

- المعادلة رقم (1) يلاحظ منها ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (5.890) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% مما يعني امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (أ. العائد على الموجودات) من خلال مؤشر (ب. نسبة الأرباح المحتجزة) وتشير قيمة (T) البالغة (2.427) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% إلى أن التأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل

الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.261) إلى أن التأثير ايجابي بمعنى أن مؤشر (ب. نسبة الارباح المحتجزة) ضمن هيكل التمويل يؤثر ايجابا في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ا. العائد على الموجودات) في المصارف عينة الدراسة، وذلك عبر تعزيز مستويات (ا. العائد على الموجودات) ومن ثم تعزيز مستوى التعافي المصرفي في تلك المصارف وتدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.064) على أن مؤشر (ب. نسبة الارباح المحتجزة) ضمن هيكل التمويل يفسر ما نسبته (6.4%) من التغيرات الحاصلة في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ا. العائد على الموجودات)، أما النسبة المتبقية والبالغة (93.6%) فتعود إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي ويمكن بيان معادلة الانحدار وفق النتائج التي تم التوصل إليها يلي:

$$Y1 = 0.011 + 0.261 X2 + e \dots\dots\dots 1$$

2. المعادلة رقم (2) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (3.051) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، مما يعني عدم امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) من خلال مؤشر (ب. نسبة الأرباح المحتجزة) وتشير قيمة (T) البالغة (1.747) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.

3. المعادلة رقم (3) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (1.332) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، مما يعني عدم امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) من خلال مؤشر (ب. نسبة الارباح المحتجزة) وتشير قيمة (T) البالغة (1.154) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.

4. المعادلة رقم (4) يلاحظ ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (7.376) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% مما يعني امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (د. العائد على الودائع) من خلال مؤشر (ب. نسبة الأرباح المحتجزة) وتشير قيمة (T) البالغة (2.716) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% إلى أن التأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (1.010) إلى أن التأثير ايجابي، بمعنى أن مؤشر (ب. نسبة الارباح المحتجزة) ضمن هيكل التمويل يؤثر ايجابا في التعافي المصرفي وفق مؤشر (د. العائد على الودائع) في المصارف عينة الدراسة وذلك عبر تعزيز مستويات (د. العائد على الودائع) ومن ثم تعزيز مستوى التعافي المصرفي في تلك المصارف، وتدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.079) على أن مؤشر (ب. نسبة الأرباح المحتجزة) ضمن هيكل التمويل يفسر ما نسبته (7.9%) من التغيرات الحاصلة في التعافي المصرفي وفق مؤشر (د. العائد على الودائع)، أما النسبة المتبقية والبالغة (92.1%) فتعود إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، ويمكن بيان معادلة الانحدار وفق النتائج التي تم التوصل إليها يلي:

$$Y4 = 0.019 + 1.010 X2 + e \dots\dots\dots 4$$

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الثانية بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي لمؤشر الأرباح المحتجزة في تحقيق التعافي المصرفي، في المصارف التجارية العراقية.

(H1.3). الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي لمؤشر السندات في تحقيق التعافي المصرفي لاختبار هذه الفرضية تم اعداد أربعة نماذج لمعادلات انحدار خطي بسيط لتقدير كل مؤشر من المؤشرات الاربع (ا. العائد على الموجودات، ب. العائد على حقوق الملكية، ج. نسبة القروض

المتعثرة، د. العائد على الودائع) لمتغير التعافي المالي، من خلال هيكل التمويل وفق مؤشر (ج. نسبة السندات)، وهو مبين في المعادلات الآتية:

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1 X3 + e \dots\dots\dots 1$$

$$Y2 = \beta_0 + \beta_1 X3 + e \dots\dots\dots 2$$

$$Y3 = \beta_0 + \beta_1 X3 + e \dots\dots\dots 3$$

$$Y4 = \beta_0 + \beta_1 X3 + e \dots\dots\dots 4$$

إذ إن:

(Y1) تمثل مؤشر (أ. العائد على الموجودات) ضمن متغير التعافي المصرفي

(Y2) تمثل مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) ضمن متغير التعافي المصرفي

(Y3) تمثل مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) ضمن متغير التعافي المصرفي

(Y4) تمثل مؤشر (د. العائد على الودائع) ضمن متغير التعافي المصرفي

(X3) تمثل مؤشر (ج. نسبة السندات) ضمن متغير هيكل التمويل.

(β_1) تمثل معامل الانحدار، وهي تظهر قيمة التغير في قيمة المتغير التابع في حال تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة.

(β_0) تمثل المعامل الثابت وهو يمثل قيم المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر.

(e) يمثل نسبة الخطأ المعياري.

إذ من خلال معادلات الانحدار يتم تحديد مستوى تأثير هيكل التمويل وفق مؤشر (ج. نسبة السندات)، في التعافي المصرفي بمؤشرات الأربعة، ويظهر الجدول رقم (6) نتائج الاختبار.

جدول (6): نتائج تأثير مؤشر (ج. نسبة السندات) في التعافي المصرفي

المعادلة	المستقل	التابع	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	R ²
1	X3	Y1	0.025	-0.193	-2.418 (0.018)	5.845 (0.018)	0.064
2	X3	Y2	0.071	-0.537	-3.080 (0.003)	9.486 (0.003)	0.099
3	X3	Y3	0.215	-0.504	-1.309 (0.194)	1.713 (0.194)	0.020
4	X3	Y4	0.068	-0.583	-2.081 (0.040)	4.329 (0.040)	0.048

المصدر: الجدول من اعداد الباحث باعتماد برنامج (SPSS).

يُلاحظ من الجدول رقم (6) ما يأتي:

- المعادلة رقم (1) يلاحظ ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (5.845) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (أ. العائد على الموجودات) من خلال مؤشر (ج. نسبة السندات)، وتشير قيمة (T) البالغة (-2.418) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5%، إلى أن التأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-0.193) إلى أن التأثير سلبي، بمعنى أن مؤشر (ج. نسبة السندات) ضمن

هيكل التمويل يؤثر سلباً في التعافي المصرفي وفق مؤشر (أ. العائد على الموجودات) في المصارف عينة الدراسة، وذلك عبر خفض مستويات (أ. العائد على الموجودات) ومن ثم أضعاف مستوى التعافي المصرفي في تلك المصارف، وتدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.064) على أن مؤشر (ج. نسبة السندات) ضمن هيكل التمويل يفسر ما نسبته (6.4%) من التغيرات الحاصلة في التعافي المصرفي وفق مؤشر (أ. العائد على الموجودات)، أما النسبة المتبقية والبالغة (93.6%) فتعود إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، ويمكن بيان معادلة الانحدار وفق النتائج التي تم التوصل إليها وبلي:

$$Y1 = 0.025 - 0.193X3 + e \dots\dots\dots 1$$

2. المعادلة رقم (2) يلاحظ ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (9.486) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% مما يعني إمكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) من خلال مؤشر (ج. نسبة السندات) وتشير قيمة (T) البالغة (-3.080) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% إلى أن التأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-0.537) إلى أن التأثير سلبي، بمعنى أن مؤشر (ج. نسبة السندات) ضمن هيكل التمويل يؤثر سلباً في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) في المصارف عينة الدراسة، وذلك عبر خفض مستويات (ب. العائد على حقوق الملكية) ومن ثم خفض مستوى التعافي المصرفي في تلك المصارف، وتدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.099) على أن مؤشر (ج. نسبة السندات) ضمن هيكل التمويل يفسر ما نسبته (9.9%) من التغيرات الحاصلة في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) أما النسبة المتبقية والبالغة (90.1%) فتعود إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، ويمكن بيان معادلة الانحدار وفق النتائج التي تم التوصل إليها وبلي:

$$Y2 = 0.071 - 0.537 X3 + e \dots\dots\dots 2$$

3. المعادلة رقم (3) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (1.713) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) من خلال مؤشر (ج. نسبة السندات)، وتشير قيمة (T) البالغة (-1.309) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.

4. المعادلة رقم (4) يلاحظ ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (4.329) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (د. العائد على الودائع) من خلال مؤشر (ج. نسبة السندات) وتشير قيمة (T) البالغة (-2.081) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5%، إلى أن التأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-0.583) إلى أن التأثير سلبي، بمعنى أن مؤشر (ج. نسبة السندات) ضمن هيكل التمويل يؤثر سلباً في التعافي المصرفي وفق مؤشر (د. العائد على الودائع) في المصارف عينة الدراسة، وذلك عبر خفض مستويات (د. العائد على الودائع) ومن ثم خفض مستوى التعافي المصرفي في تلك المصارف، وتدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.048) على أن مؤشر (ج. نسبة السندات) ضمن هيكل التمويل يفسر ما نسبته (4.8%) من التغيرات الحاصلة في التعافي المصرفي وفق مؤشر (د. العائد على الودائع) أما النسبة المتبقية والبالغة (95.2%) فتعود إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، ويمكن بيان معادلة الانحدار وفق النتائج التي تم التوصل إليها وبلي:

$$Y4 = 0.068 - 0.583 X3 + e \dots\dots\dots 4$$

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الثالثة بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي لمؤشر السندات في تحقيق التعافي المصرفي، في المصارف التجارية العراقية. (H1.4). **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد تأثير معنوي لمؤشر الودائع في تحقيق التعافي المصرفي. لاختبار هذه الفرضية تم اعداد أربعة نماذج لمعادلات انحدار خطي بسيط لتقدير كل مؤشر من المؤشرات الأربعة (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على حقوق الملكية، ج. نسبة القروض المتعثرة، د. العائد على الودائع) لمتغير التعافي المالي من خلال هيكل التمويل وفق مؤشر (د. نسبة الودائع) وهو مبين في المعادلات الآتية:

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1 X4 + e \dots\dots\dots 1$$

$$Y2 = \beta_0 + \beta_1 X4 + e \dots\dots\dots 2$$

$$Y3 = \beta_0 + \beta_1 X4 + e \dots\dots\dots 3$$

$$Y4 = \beta_0 + \beta_1 X4 + e \dots\dots\dots 4$$

إذ إن:

(Y1) تمثل مؤشر (أ. العائد على الموجودات) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y2) تمثل مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y3) تمثل مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (Y4) تمثل مؤشر (د. العائد على الودائع) ضمن متغير التعافي المصرفي
 (X4) تمثل مؤشر (د. نسبة الودائع) ضمن متغير هيكل التمويل.
 (β_1) تمثل معامل الانحدار، وهي تظهر قيمة التغير في قيمة المتغير التابع في حال تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة.
 (β_0) تمثل المعامل الثابت وهو يمثل قيم المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر.
 (e) يمثل نسبة الخطأ المعياري.

إذ من خلال معادلات الانحدار يتم تحديد مستوى تأثير هيكل التمويل وفق مؤشر (د. نسبة الودائع) في التعافي المصرفي بمؤشراته الأربعة ويظهر الجدول رقم (7) نتائج الاختبار.
 جدول (7): نتائج تأثير مؤشر (د. نسبة الودائع) في التعافي المصرفي

المعادلة	المستقل	التابع	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	R ²
1	X4	Y1	0.014	0.008	0.546 (0.587)	0.298 (0.587)	0.003
2	X4	Y2	0.011	0.081	2.646 (0.010)	6.999 (0.010)	0.075
3	X4	Y3	0.230	-0.075	-1.118 (0.267)	1.249 (0.267)	0.014
4	X4	Y4	0.078	-0.071	-1.439 (0.154)	2.070 (0.154)	0.024

المصدر: الجدول من اعداد الباحث باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول (7) ما يلي:

1. المعادلة رقم (1) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.298) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5% مما يعني عدم امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (أ. العائد على الموجودات) من خلال مؤشر (د. نسبة الودائع)، وتشير قيمة (T) البالغة (0.546) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
2. المعادلة رقم (2) يلاحظ ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (6.999) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% مما يعني امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) من خلال مؤشر (د. نسبة الودائع)، وتشير قيمة (T) البالغة (2.646) عند مستوى دلالة احصائية أقل من 5% إلى أن التأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.081) إلى أن التأثير ايجابي، بمعنى أن مؤشر (د. نسبة الودائع) ضمن هيكل التمويل يؤثر ايجاباً في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية) في المصارف عينة الدراسة، وذلك عبر تعزيز مستويات (ب. العائد على حقوق الملكية) ومن ثم تعزيز مستوى التعافي المصرفي في تلك المصارف، وتدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.075) على أن مؤشر (د. نسبة الودائع) ضمن هيكل التمويل يفسر ما نسبته (7.5%) من التغيرات الحاصلة في التعافي المصرفي وفق مؤشر (ب. العائد على حقوق الملكية)، أما النسبة المتبقية والبالغة (92.5%) فتعود إلى عوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، ويمكن بيان معادلة الانحدار وفق النتائج التي تم التوصل إليها وبلي:

$$Y2 = 0.011 + 0.081 X4 + e \dots\dots\dots 2$$

3. المعادلة رقم (3) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (1.249) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، مما يعني عدم امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (ج. نسبة القروض المتعثرة) من خلال مؤشر (د. نسبة الودائع)، وتشير قيمة (T) البالغة (-1.118) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
 4. المعادلة رقم (4) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (2.070) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، مما يعني عدم امكانية تقدير التعافي المصرفي وفق مؤشر (د. العائد على الودائع) من خلال مؤشر (د. نسبة الودائع)، وتشير قيمة (T) البالغة (-1.439) عند مستوى دلالة احصائية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
- وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الرابعة بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي لمؤشر الودائع في تحقيق التعافي المصرفي، في المصارف التجارية العراقية، وبناءً على نتائج الفرضيات الفرعية يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية الأولى.

خامساً. النتائج والتوصيات:

أولاً. النتائج:

1. الاستنتاجات على مستوى الجانب النظري:

- ❖ الهيكل المالي للمصارف التجارية يشمل أدوات تمويلية متعددة، مثل رأس المال والأرباح المحتجزة والسندات والودائع، ولكل منها تأثير مختلف على الأداء المصرفي.
- ❖ التمويل بالأسهم يساهم في تعزيز الاستقرار المالي بينما التمويل بالدين قد يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المالية.

❖ يعتمد التعافي المصرفي على قدرة المصارف على تحقيق العوائد وتقليل القروض المتعثرة، وزيادة كفاءة العمليات المصرفية.

2. الاستنتاجات على مستوى الجانب العملي:

❖ متوسط نسبة الأسهم إلى الموجودات (39.1%) يعكس توجه المصارف نحو التمويل بالأسهم، لكنه غير كافٍ لتعزيز النمو المستدام.

❖ نسبة الأرباح المحتجزة (2.5%) منخفضة، مما يشير إلى ضعف قدرة المصارف على إعادة استثمار أرباحها لدعم التوسع.

❖ نسبة السندات (4.1%) ضئيلة، مما يدل على ضعف الاعتماد على سوق السندات كأداة تمويلية رئيسية.

❖ لم يكن لنسبة الأسهم إلى الموجودات تأثير معنوي على كل من (العائد على الموجودات والعائد على الودائع).

❖ لم يكن لنسبة الأرباح المحتجزة تأثير معنوي على كل من (العائد على حقوق الملكية ونسبة القروض المتعثرة)

❖ لم يكن لنسبة السندات تأثير معنوي على نسبة القروض المتعثرة

ثانياً. التوصيات:

1. تعزيز التمويل بالأسهم عبر توسيع الاكتتابات العامة وجذب الاستثمارات المباشرة لزيادة رأس المال.

2. زيادة الأرباح المحتجزة من خلال تبني سياسات تحفيزية لإعادة استثمار الأرباح داخل المصارف.

3. تطوير سوق السندات والصكوك المالية لتوفير بدائل تمويلية وتقليل الاعتماد على القروض قصيرة الأجل.

4. تحسين كفاءة الموجودات من خلال إعادة هيكلة إدارة الموجودات والخصوم لتحقيق عوائد أعلى.

5. تقليل القروض المتعثرة عبر تطوير إجراءات الفحص الائتماني وتحسين إدارة المخاطر الائتمانية.

6. رفع العائد على حقوق الملكية من خلال تحسين استراتيجيات الاستثمار وإعادة شراء الأسهم عند الحاجة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. احمد، نورا عبد الله مدبولي. (2024). أثر التحول الرقمي على هيكل التمويل بالشركات كأحد تحديات

مهنة المحاسبة. مجلة الشروق للعلوم التجارية، 16(2)، 391-436.

2. احمد، سهير ثابت. (2023). تحليل الاتجاهات الحديثة في هيكل تمويل المنشأة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 37(4)، 103-162.

3. صالح، اية مدحت عبد الرؤوف. (2021). أثر كلا من هيكل الملكية وهيكل التمويل على جودة الأرباح: دراسة نظرية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 14(3)، 1074-1100.

4. اسماعيل، أشرف عادل محمود. (2024). أثر هيكل التمويل على الأداء المالي لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين: الدور المعدل لحجم الشركة. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 11(4)، 70-85.

5. الغانمي، نزار فياض، الحسناوي، ميثم ربيع، وحسين، حسام علي. (2021). أثر احتجاز الارباح على عوائد الأسهم العادية: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. المجلة العراقية للعلوم الادارية، 15(60)، 1-20.
 6. اسماعيل، هيثم عبد الخالق، وجنيهر، سلوان جليل. (2020). أثر التحولات الهيكلية في إطار دلالات المؤشرات المالية لهيكل التمويل الممتمك وانعكاسها على الأداء المالي للمصارف التجارية للمدة من (2009-2018) - بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 59، 535-556.
 7. طويرش، عبد الله عويد مفلح. (2024). محددات ربحية البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان. المجلة العربية للإدارة، 44(5)، 229-242.
 8. بوزيان، رانية. (2023). أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2012-2021). مجلة دنان الاقتصادية، 21(1)، 851-871.
 9. حياة عيساوي، & شهيرة زعبال. (2022). ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة
 10. نزيهة، ا. (2017). أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 12(2)، 157-194.
 11. ثامر، خ. ر.، وخليف، ف. ه. (2019). أثر هيكل راس المال على الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 12(21)، 85-97.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Stadniychuk, R. (2021). Assessment of the current state of the use of non-monetary methods of state regulation of financial recovery of banks. Technology Audit and Production Reserves, 1(4), 54-58. <https://doi.org/10.15587/2706-5448.2021.225700>.
2. Zang, R., & Guan, Y. (2024). The impact of financing structure on innovation: Empirical evidence from Chinese firms. Proceedings of the 3rd International Conference on Financial Technology and Business Analysis, 108-121. DOI: 10.54254/2754-1169/90/20241946.
3. Akinbola, O., & Obinna, E. (2023). An Empirical Analysis of Capital Structure, Liquidity and Banking Sector Performance in Nigeria (2011-2021). Journal of Finance and Economics, 11(3), 149-159.
4. Koju, L., Koju, R., & Wang, S. (2020). Macroeconomic determinants of credit risks: Evidence from high-income countries. European Journal of Management and Business Economics, 29(1), 41-53. <https://doi.org/10.1108/EJMBE-02-2018-0032>
5. Ben Moussa, M. A., & El Feidi, A. (2024). The impact of leverage on financial performance of Tunisian quoted firms. British International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, 8(1), 26-38. Retrieved from.
6. Dawood, T. J., & Shili, F. Z. (2023). Financial flexibility and its impact on achieving financial recovery: Study for a sample of Iraqi commercial banks. Revista Iberoamericana de Psicología del Ejercicio y el Deporte, 18(4), 409-412. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i1.926>

7. Yao, A. (2023). Impact of capital structure on firm performance. *BCP Business & Management, ECRM* 2022, 40, 221-226. <https://doi.org/10.5430/bcpbm.v40i2023.123>.
8. Al-Aribi, N. A. S., & Al-Barghathi, E. A. F. (2024). The effect of using the risk-adjusted rate of return on capital in risk management on profitability (with loan quality as a supporting variable): An applied study on Libyan commercial banks from an accounting perspective. *Economic Studies Journal (ESJ)*, Faculty of Economics, Sirte University, 7(1), 343-358. <https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716>
9. Agembe, A. J., Chesoli, J. W., & Ngacho, C. (2024). The relationship between retained earnings and financial performance of listed non-financial firms: An econometrics examination. *Journal of Finance and Accounting*, 8(7), 64–75. <https://doi.org/10.53819/81018102t4285>
10. Latif, A., & Apriani, E. (2024). Yield to maturity corporate bonds: Indonesian capital market. *Asian Journal of Management Entrepreneurship and Social Science*, 2(4), 364-381. <https://doi.org/10.12345/ajmesc.v2i4.2024>
11. Vollmar, S., & Wening, F. (2024). The impact of CBDC on a deposit-dependent banking system. *Journal of Financial Stability*, 101283.
12. Pancotto, L., ap Gwilym, O., & Williams, J. (2019). The European Bank Recovery and Resolution Directive: A market assessment. *Journal of Financial Stability*. <https://doi.org/10.1016/j.jfs.2019.100689>.
13. Goodhart, C., & Segoviano, M. (2015). Optimal bank recovery. IMF Working Paper, WP/15/217, 4-5 28.
14. Stadniychuk, R. (2021). Assessment of the current state of the use of non-monetary methods of state regulation of financial recovery of banks. *Technology Audit and Production Reserves*, 1(4), 54-58. <https://doi.org/10.15587/2706-5448.2021.225700>
15. International Banking Federation (IBFed). (2011). Shadow banking - Scoping the issues. Pinnars Hall, London: International Banking Federation.
16. European Commission. (2023). European Commission work programme for 2023. European Parliamentary Research Service.
17. Financial Stability Board. (2019). Evaluation of the effects of financial regulatory reforms on SME financing. Retrieved from.
18. Suryawan, T. (2024). The Influence of Return On Assets (ROA), Return On Equity (ROE), and Non-Performing Loans (NPL) on Profit Growth in Banking Companies from 2021 to 2023. *Daengku: Journal of Humanities and Social Sciences Innovation*, 4(3), 508-515.
19. Zikusooka, E., Kobusingye, P., & Avance International University. (2024). Impact of Financial Leverage on the Profitability of Commercial Banks in Uganda: A Case Study of Stanbic Bank Uganda. *Metropolitan Journal of Business & Economics*, 3(10), 821-833.